بالضرورة قيام اتحادات وطنية تنطلـق من واقع يماثل واقعنـا ، فان الاتحاد الوطني الاردني سيعمل على توثيق العلاقات مع تلك التنظيمات على اختلاف تسمياتها ، بمختلف الوسائل لاعتقادنا بان هذا هو المنطق السليم نحو اتحاد الدول العربيـة ووحدة الامة العربية » . ان المنظور الاردني للوحدة بين الدول العربية ينطلق مـن الدعوة لتعميم التجربة الاردنية ، والتجارب الاخرى المشابهة في عدد من الاقطار ، اي قيام اتحـادات وطنية ، لا تستند الى تقاليد التحالفـات الطبقية في جبهات وطنية ، تسودهـا علاقات ديمقراطية ، وقوانين التضامن مع النقد . وهو اذ يجد في التحولات الرجعية واليمينية في المنطقة العربية تغطية لـه ، فانه يجد الشجـاعة الكافية لدعوة هذه الاتحـادات على **اختلاف تسمياتها** لتوثيق صلاتها . باتجـاه تعميم القمـع الرجعي ، واخضاع جميع الطبقات لسلطة الطبقة السائدة ، اي طبقة برجوازية الدولة والبيروقراطية .

وعلى صعيد السياسة الخارجية ، فان الميثاق يروج لمفهـوم برجماتي نفعي في الموقف السياسي ، يعبر في الشروط الموضوعية الراهنة ، عن تبرير لسياسة الارتماء في احضان الامبريالية ، تحت شعارات وتسميات مختلفة . فالميثاق يـدعو الى « **تفهم السياسة الدولية والتناقضات الدولية الاقتصادية والسياسية** ، وفي ضوء ذلـك اتخـاذ المواقف المناسبة لمصلحة القضية ، والابتعاد ما امكن عن التشنجـات العقائدية والجمود خلف الشعارات ومواقف المزايدة السياسية » . ويستتبع الميثاق ذلك بالقول « ان المصلحة الاقتصادية الوطنية تحدد الاولويات في تعاملنا مع الدول الاجنبية بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية » . وفي الفقرة الاخيرة نجد كمية مذهلـة من الابتـذال الديماغوجي ، فمن الواضح ، وخاصة في شروط الاردن العيانية ، ان ما يحدد اولويات التعامل مع الدول الاجنبية ، ليس المصلحة الاقتصادية الوطنية فقط ، وانما بالتحديد ، مدى استقلال هذا القطر او ذاك او تبعته الاقتصادية (ومن ثم السياسة) الامبريالية ، ومن هنا ففي حالة الاردن ، فان الامبريالية هي تقرر ، ذلك ان اعتماد ميزانية الدولة ، في قسمها الاعظم ، على المساعدات الاميركية والامبريالية عموما ، لا يترك لايديولوجي الاتحاد الوطني فرصة تمرير هذه الترهات . ومـا من شك ، في ان مرتدي الاتحـاد الوطني ، لو رجعوا الى محفوظاتهم بامانة ، لاعادوا صياغة الفقرة السابقة عـلى النحو التالي « **ان المصلحـة الاقتصادية للشرائح والفئات الطبقية السائدة تحدد الاولويـات في التعامل مع الـدول الاجنبية بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية** » ، ذلك ان مصالحها ، وليس المصلحـة الاقتضادية الوطنية هي التي تبرر ارتماءها في احضان الولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا » . بالاضافة الى ما مر ، هنـاك بنود حول الموقف من القضايـا الدولية ، تتحدث عن احترام السيادة الوطنية لسائر الشعوب وحقها في تقرير مصيرها واختيـار انظمتها بحرية ، وشجب التدخل الخـارجي لفرض نظام معين بالقوة . ودعـم تحرر الشعوب في صراعها ضد الاستعمـار ، رفض سياسة التبعية والاشتـراك في احلاف وتكتلات ومحاور سياسية عدوانية .. الخ .. ان البنود السابقة لا تحتاج الى تعليق ، فكل بند منها قد أسهم النظام بخرقه عمليا ، وبطرق مختلفة . ان خدمات النظام ، وعلى رأسه رموز الاتحاد الوطني ، للثورة المضادة في الخليج وعمـان ، من تسليح وتدريب وخبراء ، نموذج راهن للموقف الاردني الواقعي .

وعلى صعيد السياسة الداخلية ، سبق ان اشرنا الى موقف الاتحاد الوطني من الحكم ونموذجه الديموقراطية . ونضيف فقرة من الميثاق : « **عـلاقة الاتحاد بالحكم تنطلق من الايجابية ، يتعاون مع الحكم بقدر ما يتحرك الى الامام ، وفق مبادىء الاتحـاد ، دون التأثر بتبدل الاشخاص والاسماء** » . ويدعو الميثاق الى تنسيق جهود جميع قوى الشعب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفق مبادىء الميثاق للعمل والكفاح في سبيل تحرير الوطن المحتل ومجابهة تحديات التنمية والتقدم ..